



مشروع

# اليمان العربي لتمكين الشباب

نحن الملوك والرؤساء العرب في اجتماعنا بالخرطوم 2006  
ندعو إلى تمكين الشباب من المشاركة الفاعلة في  
المجتمع من خلال المساهمة في التنمية الاقتصادية  
والاجتماعية والثقافية والسياسية.



لطلب أى استفسار : إدارة السياسات السكانية والهجرة – جامعة الدول العربية  
122 بش طه حسين – الزمالك  
هاتف : 2027354306 فاكس : 2027351422  
E-mail: [admin@poplas.org](mailto:admin@poplas.org) [www.poplas.org](http://www.poplas.org)

# الديباجة

- تعيش الأمة العربية إقليميا وبلدانا مرحلة هامة في تاريخها الحديث والمعاصر، فهي تواجه تغيرات تحديات خارجية وداخلية غير مسبوقة، مثل انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في عدد من البلدان، ومواجهة الضغوط الخارجية والنزاعات والحروب الداخلية وهي أمور ذات تأثير في حاضر ومستقبل الشباب تتطلب منا إصلاحا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا شاملا، أكدت عليه قمة الملوك والرؤساء العرب بالجزائر 2005. ولكي يصل الإصلاح إلى هدفه المنشود من الضروري استلهامه لتراثنا الروحي والحضاري، متفاعلا -على نحو إيجابي- مع المتغيرات العالمية في ضوء تطورنا التاريخي، والاجتماعي، والسياسي.
- ولدى الأمة العربية من الإمكانيات والفرص ما يجعلها قادرة على دعم التميز الحضاري، وتحقيق الإصلاحات المنشودة، وصيانة التنمية واستدامتها. غير أنه بقدر ما نوز من فرص وإمكانيات روحية وبشرية ومادية، بقدر ما تواجهنا من عقبات وتحديات إقليمية وعالمية، كرسنها التنافسية العاتية للعلومة والتغيرات المتسارعة في المعلومات والمعرفة والتكنولوجيا، والتطور اللامتكافئ بين دول الشمال والجنوب بصفة عامة.
- وتتميز مرحلة التحول الديمغرافي التي يمر بها جل الدول العربية -وإن بدرجات متفاوتة- بظهور ملحوظ للشباب كقوة اجتماعية وتنموية من ناحية، ويتعقد قضاياهم النوعية من ناحية أخرى. فالجيل الحالي من الشباب العربي هو وبالارقام المطلقة أكثر الأجيال تعدادا. وهو يصل مراحل البلوغ والإنجاب والإنتاج في عالم سريع التغير، حيث يتأثر مستقبله ومستقبل أمته - إيجاباً أو سلباً - بوضعه التعليمي والصحي والاقتصادي والسياسي، والدعم الذي يحصل عليه من أسرته ومجتمعاته وحكوماته. وهذا الجيل هو الأكثر تعليماً مقارنة بالأجيال السابقة، قياساً بعدد سنوات التمدرس والتحصيل ونسبة الحاصلين منه على مؤهلات عليا، وهو أيضاً أفضل هذه الأجيال من حيث خصائصه الصحية، قياساً بالعمر المتوقع عند الميلاد، وإن فئاته تنوعاً ثقافياً خلاقاً في إطار وحدة ثقافة أمته. وهو أكثرها علماً ودراية بالثقافات الأخرى لتعرضه للفضائيات واستخدام الشبكة الدولية للمعلومات. كما أنه أكثر الأجيال استعداداً للمشاركة، وتوظيف المعرفة، والمساهمة الإيجابية في الاستثمار والادخار والإنتاج.
- ولأن النافذة الديمغرافية المترتبة على التحول الديمغرافي توفر إمكانا بشريا غير مسبوق، ولا تأتي للمجتمع المحدد إلا مرة واحدة في تاريخه، فمن المهم إعداد الشباب من كافة الجوانب الصحية، والتعليمية، والمهارية، والقيمية، وإتاحة فرص حقيقية لتفعيل مشاركته التنموية، كما فعلت النُمور الآسيوية على سبيل المثال. ولأننا العرب بكم شبابنا الحالي وفي المستقبل أمام فرصة بشرية نادرة، فإن الاستثمار في الشباب هو بالتأكيد استثمار مضمون العوائد المتجددة، التي تصون التنمية الوطنية والإقليمية المتواصلة؛ وتسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ومواجهة الفقر وإذا لم نجد في هذا، فإننا نهدر فرصة تاريخية غير متكررة في تاريخ أمتنا العربية.
- غير أنه تزامنت مع هذه الخصائص الإيجابية مخاطر غير مسبوقة تتهدد الشباب بهذه الدرجة أو تلك. فعولمة معايير الكفاءة والتنافسية طرحت مسألة جودة المنتج التعليمي،

ومدى صلاحيته للتوظيف في سوق عمل عالمي للمهارات التعليمية كهدف أصيل أمام التعليم. كما أن نمو التعليم بمعدل أعلى من نمو فرص العمل طرح مسألة بطالة المتعلمين، ومن ثم التأخير المطرد في الاعتماد على الذات والاستقلال الاقتصادي وتكوين أسر جديدة. ومع حدوث تحسن صحي في الوقاية والعلاج، استجدت أمراض وبائية جديدة، كالأمراض المنقولة جنسياً، مثل الإيدز. كما طرح الاحتكاك الثقافي لتعدد الفضائيات وشبكة المعلومات العالمية ويُسّر التنقل الجغرافي مخاطر وتحديات أمام مسألة الهوية الحضارية للشباب، إضافة إلى مخاطر أخرى مباشرة كال فقر، والتعميش، والهجرة الخارجية، وتعاطي المخدرات، وبروز صور غير مسبوقة للتطرف والعنف، وهي قضايا تكاد تكون قضايا شبابية حصراً.

• ولأن الخصائص الإيجابية للشباب العربي أتت حصاد سياسات تنموية ناجحة إلى هذا الحد أو ذلك، إلا أن هذه السياسات - بما في ذلك السياسات المعنية بالأطفال- تضاج-وأكثر من أي يوم مضى- إلى إعادة تقييم ومراجعة، للتطوير والتجديد، للتعامل الإيجابي مع الواقع الجديد الذي أسهمت في إنتاجه تلك السياسات متفاعلة مع المتغيرات العالمية.

• وهو ما يقتضى العمل الجاد خلال الفترة الموائية لارتقاء بقدرات وفرص الشباب في مجالات الصحة والصحة الإيجابية والحقوق الإيجابية، والتعليم والتدريب، والتشغيل ومحاصرة البطالة، والمشاركة، والشراكة، ومواجهة فجوة النوع الاجتماعي في خطة عمل عربية تنطلق من مفهوم حق الشباب العرب في التعليم والصحة والعمل تحدد وتنفذ في إطار تشاركي بين كافة الجهات المعنية: الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص العربي، والمؤسسات الإقليمية والدولية، وبمشاركة فعالة للأسرة من أجل التعامل على نحو إيجابي مع الواقع الجديد الذي أفرزته التطورات العالمية، بما ينطوي عليه من تحديات ومخاطر وفرص.

## المفاهيم والمقاربات

يستهدف الإعلان الشباب في الفئة العمرية 15-29 عاماً ذكورا وإناثا، في الحواضر والأرياف واليوادي، ومن كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بما في ذلك المعوقين.

اعتباراً لكون **التمكين** هو عملية تكوين وتنمية وتوظيف قدرات الشباب لإنتاج وتوزيع فرص الحياة انطلاقاً من الالتزام بحقوق الشباب، وتكافؤ الفرص بين جميع شرائحه خاصة بين الذكور والإناث لتحرير إرادته، وتوسيع خياراته ومبادراته، من أجل ممارسة مشاركته في المجالات المختلفة. وكون جوهر **المشاركة** هو المساهمة الإيجابية في صنع القرارات لتحديد نوع ومستوى فرص الحياة الممكنة والمرغوبة للشباب ومجتمعاتهم العربية. وفي كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والثقافية، وعلى كافة الأصعدة، من الأسرة إلى مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

يحرص الإعلان الراهن على توفير كل عناصر البيئة الداعمة لشباب عربي، يتمتع بحقوق وواجبات المواطنة وبمختلف حقوق الانسان، وأن يكون منتجا ومشاركا ومبدعا ومبادرا وفاعلا في حاضر ومستقبل بلدانه وأمنته العربية.

ويعتمد الإعلان مقارنة لقضايا الشباب، وتفعيل مشاركته، وتحديد منطلقات ومبادئ ومجالات تمكينه، تنطلق من مفهوم دينامي للتمكين أساسه تنمية القدرات وتوسيع الخيارات.

فإننا نعلن قناعتنا وتلاقى إراداتنا

على

# إصدار الإعلان العربي لتمكين الشباب

# المبادئ الأساسية

نظراً لأن الشباب العربي فاعل وشريك أساسي في حاضر الفعل التنموي العربي ومستقبلاته، وأنه حارس الحضارة العربية والأجدر على صيانتها متجددة فاعلة في نهر الحضارة الإنسانية، وهو المنوط به دعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لتماسك العرب وتواصل التنمية.

وحرصاً على تعزيز الحقوق الإنسانية الأساسية للشباب بالمعنى الشامل، سواء في ذلك الحقوق السياسية والمدنية، الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها معياراً أساسياً في اختيار وصياغة سياسات وبرامج تمكين الشباب ومتابعتها وتقييمها.

وتوصلاً إلى إعداد الشباب للاضطلاع بدورهم المستقبلي، فإن الإعلان العربي لتمكين الشباب يستند إلى المبادئ التالية :

1. الشباب فاعل وشريك اساسى فى التنمية الوطنية والإقليمية، وصياغة المستقبل المرغوب فيه للأقليم العربى.
2. حق الشباب فى التمتع بالصحة والارتقاء بصحتهم الانجابية وممارسة حقوقهم الانجابية، ووقايتهم من الامراض المنقولة جنسيا مثل الايدز، والحق فى التعليم رافى النوعية وفرص العمل اللائق والمجزى. والحق فى المشاركة باعتبارها من اولويات تمكينه ونمائهم وإنتمائهم.
3. التمكين المبكر للأطفال والمراهقين لما لذلك من تأثير على قدراتهم وخصائصهم ودعمهم فى مرحلة الشباب.
4. المواجهة حاسمة لفجوة النوع الاجتماعى بين الشباب. وكفالة الحقوق الانسانية للشباب والشابات وضمان عدالة استفادتهن من عوائد التنمية.
5. إلتزام السياسات والبرامج بكل فئات الشباب بلا أى تمييز، ذكورا وإناثا، فى الارياف والحواضر والمعوقين والمهمشين والمعرضين للسلوكيات الخطرة.
6. حق الشباب فى التعبير عن رؤاه واحتياجاته وتطلعاته وإتاحة المنابر وقنوات التواصل والحوار مع الاجيال والاطراف المعنية بتمكينه، خاصة من خلال وسائل الاعلام .
7. حق الشباب فى كل اشكال المشاركة، خاصة السياسية منها، وفى منظمات المجتمع المدنى، وتوسيع خيارات الشباب بشأنها، وتدعيم ثقافة المشاركة والتطوع ومبادراتها.
8. خلق فرص عمل للشباب، وبناء جسور وثيقة بين احتياجات اسواق العمل العربية والسياسات التربوية والتدريبية لمواجهة البطالة والفقير بين الشباب.
9. الأسرة ومنظمات المجتمع المدنى شريكان اساسيان فى اعداد الشباب وتمكينه و الارتقاء بغرض مشاركتهم.

# توجهات استراتيجية

أضحى الاقتصاد العالمي شرطا حاكما لنوعية ومستوى فرص الحياة المتاحة للشباب العربي؛ حيث يفرض معايير جديدة للمهارات والقدرات المطلوبة ( التعليم والتدريب)، ويحدد شكل توظيفها من عدمه (العمل وصور المشاركة الأخرى)، وهو أيضاً الذي يكافئها (مستوى الدخل والعوائد المعنوية الأخرى). كما يفرض تحديات وأتاح فرصا فى مجالات التنمية الصحية والمشاركة. وإذا كانت الحضارة العالمية المهيمنة فى كل عصر تفرض معاييرها وشروطها للحياة فى هذا العصر، فإن الحضارة العربية تحفل بمخزون تاريخي قابل للاستلham لإبداع صيغ ومعايير وقيم وأساليب لإتقان العمل والمشاركة والاستهلاك. لذلك فالعبء الأكبر يقع على حزم متكاملة ومتفاعلة فيما بينها ومع غيرها من السياسات لإيجاد البيئة الداعمة لتمكين الشباب وفق اختيار واع ومساحة من الحرية والمشاركة لمصلحة الشباب العربي . هذه الحزم: هي سياسات الصحة والصحة الانجابية والحقوق الانجابية، وسياسات التعليم والتدريب، وسياسات التشغيل أو العمل، وسياسات توزيع الدخل، وسياسات المشاركة بمتغيراتها وانماطها، والتي نلتزم بتفعيلها على النحو التالي :

## الصحة والصحة الانجابية والحقوق الانجابية

1. النهوض بالتنمية الصحية المتكافئة للشابات والشبان، والوقاية من المشاكل والأمراض الصحية بمعناها الشامل، والاستجابة لها بتهيئة بيئات مأمونة داعمة، وتوفير المعلومات، وبناء المهارات، وإتاحة الحصول على الخدمات الصحية وفق مبدأ الصحة للجميع- كما وكيفاً وكفاءة، بما فيها المشورة، وإشراك الأسرة ومجموعات الأقران والمدارس ومقدمي الخدمات الصحية وصانعي الرسائل الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني فى هذا النهوض، فى ضوء الميزات النسبية لكل منها.
2. مكافحة الأمراض القابلة للعلاج، والوقاية من كل الأمراض خاصة المستعصية، والأمراض النفسية، وتهيئة البيئة الملائمة (مادياً وثقافياً واجتماعياً) التي تتيح للشباب المشاركة فى التخطيط لبرامج الرعاية الصحية الأساسية، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية القادرة على تلبية الاحتياجات الصحية للشباب.
3. الاهتمام الجدى بالامراض المنقولة جنسيا خاصة مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز) وتكثيف فرص وافية للتوعية والوقاية وتوفير الدعم النفسي والرعاية وفرص علاج المصابين فى ضوء التزام واضح بالسرية والخصوصية.
4. تلبية خدمات الصحة الإنجابية من حيث الإتاحة والكفاءة والنوعية لكل مرحلة من المراحل العمرية-طفولة، مراهقة، شباب مع صيانة الحقوق الخاصة بها، وضمان نشر واسع للمعارف والمعلومات اللازمة وكفالة حصول الشباب والشابات عليها دون تمييز.
5. إتاحة الفرصة لوصول الشباب من الجنسين إلى الطرق القانونية والأمنة والفعالة غير باهظة التكاليف التي تكفل لهم الحق فى تنظيم الأسرة حسب اختيارهم.
6. إنشاء قواعد بيانات يعتمد عليها فى تطوير سياسات الصحة الإنجابية، ودعم الحقوق الإنجابية للشباب.

7. نشر ثقافة الصحة الانجابية ومعارفها الدقيقة بأبعادها الجنسية والثقافية والاجتماعية عبر كافة وسائل الاعلام وإدماجها ضمن المقررات الدراسية.
8. تعزيز الأنشطة الإنسانية في مجال مكافحة الألغام الأرضية والمتفجرات بأنواعها والتوعية بمخاطرها-في البلاد المتضررة منها - خاصة بين الأطفال والشباب.
9. انفاذ كافة التدابير اللازمة لمواجهة كل صور العنف والإيذاء، الموجهة للشباب، وخاصة جميع أشكال العنف الموجهة ضد الفتيات، والعمل على علاج الضحايا علاجاً شاملاً تمهيداً لإعادة اندماجهم في المجتمع وتأمين حقوقهم.
10. تهيئة بيئة صحية ملائمة في مختلف المجتمعات المحلية وبالذات في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة (وبخاصة العشوائية)، التي تتطلب استكمال إمدادات المياه الآمنة، وشبكات الصرف الصحي، والتخلص من النفايات وتلوث البيئة والعمل على جعلها صحية متجددة.
11. تكثيف التعاون الإقليمي والدولي في مجال توفير الإغاثة الصحية للشباب عند حدوث الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات وحالات الطوارئ الأخرى .
12. اعتماد استراتيجيات لمواجهة ظاهرة تعاطي المخدرات وإدمانها بين الشباب، مواجهة حاسمة، بمنع استخدام المخدرات، ومحاصرة الطلب عليها، والاتجار بها، وتوسيع مشاركة الشباب ومنظماتها في إعداد هذه الاستراتيجيات وتنفيذها.وان تركز الاستراتيجيات على التوعية والوقاية والعلاج من الادمان وتأهيل المتعافين وإعادة إندماجهم اجتماعياً.
13. تعميم فرص ممارسة الرياضات البدنية للشباب والشابات وإزالة كافة العوائق التي تحول دون مشاركتهن في النشاطات الرياضية ، وضمان عدالة توزيع مؤسساتها على مختلف المناطق والمجتمعات المحلية، وتمكين الشباب من التعلم والإبداع والتعبير عن نفسه من خلال الأنشطة الثقافية والبدنية والرياضية، بما يفيد نماءهم الروحي والبدني والصحي والفكري والمعنوي .

#### في مجال التعليم والتدريب

1. القضاء على الأمية الهجائية والوظيفية والثقافية والسياسية والمعلوماتية بين الشباب والشابات، بما يساهم في إعداد شباب مستنير ومنتج وفاعل.
2. توجيه المناهج والأساليب التربوية نحو تحقيق ديمقراطية البنية المعرفية والتنظيمية للعملية التعليمية، وتنمية التفكير العلمي والنقدي والتعليم الحواري-والتعلم الذاتي والعمل المنظم والجماعي، ومهارات إيجاد بدائل لحل المشكلات، والعناية بالجودة والتميز والإبداع.
3. تركيز السياسات التعليمية - بجانب المؤسسات الدينية والثقافية والإعلامية- على الارتقاء بوعي الشباب بحقوق وواجبات المواطنة والمشاركة الاجتماعية والعمل المنتج، وعلى ربط التعليم بمختلف أبعاد الحياة العامة، والتركيز على اكتساب المهارات الحياتية.

4. حصول الشباب من الجنسين - وفقا لفرص متكافئة - على تعليم أساسي راقى النوعية، سيما في المناطق الفقيرة، وإتاحة فرص تعليم غير تقليدي لمن فاتهن فرص التعليم، توصلا لسد الفجوات التعليمية والمعرفية.
5. توسيع فرص الاستيعاب في التعليم الأساسي، ومكافحة ظاهرة التسرب من التعليم، وتفعيل مبدأ تعليم ثانوى للجميع، وتوسيع فرص التعليم الجامعي قدر المستطاع، وتشجيع التعليم المفتوح وعن بعد لمواجهة الأعداد المتزايدة من الشباب، وإتاحة فرص التعليم المستمر.
6. إعادة تأهيل المؤسسات التعليمية كافة، وضمان التأهيل و التدريب المستمرين للقائمين على العملية التعليمية بما يتناسب ومتطلبات التنمية المستدامة والمستجدات المعرفية والمعلوماتية والتقنية.
7. زيادة الاستثمارات في التدريب بما يضمن تطوير مهارات الشباب ومواكبتها لاحتياجات سوق العمل، وتوفير فرص التدريب في كافة المجالات، مع التركيز على التدريب من خلال العمل وفي مجال التقنيات الحديثة بانواعها.
8. تيسير كل فرص التدريب الكافي والشامل في مجال تقنيات الاتصالات الحديثة، والتعريف بوسائل الإعلام والمعلومات، لما لها من أثر على معرفة واتجاهات وقيم وسلوكيات الشباب.
9. تضمين المقررات والمناهج الدراسية والنشاطات التعليمية المعارف والمعلومات والمهارات ذات الصلة بالارتقاء بالحياة الأسرية، خاصة المعارف والمهارات المعنية بأبعاد الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية للشباب، وللوقاية من الممارسات الخاطئة والضارة بصحة الفتیان والفتيات.
10. زيادة الاهتمام بالأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية بين الشباب -ذكورا وإناثا- في المؤسسات التعليمية، ودعم التواصل في هذه المجالات على الأصعدة الوطنية، والإقليمية والدولية.
11. دعم المنظمات المدرسية الطلابية بالوسائل اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها وتوفير البيئة المواتية لضمان مشاركة واسعة للطلاب في اعداد وتنفيذ السياسات والبرامج التعليمية والحياة المدرسية والطلابية.
12. انفتاح سياسات معنية بتمكين الشباب الذى يعيش ظروف صعبة والعاملين والمتعطلين من مواصلة تعليمهم ودعم فرصهم فى التدريب المستمر.

1. توسيع فرص الاستثمار وإقامة المشروعات الانتاجية خاصة فى المجالات الصناعية، بما يزيد من فرص الطلب على الايدى العاملة الشابة والاهتمام بالاستثمار فى المجالات المعرفية والمعلوماتية والتدريب على مهارات العمل عن بعد.
2. تطوير التشريعات والسياسات لتحقيق الهدف المجتمعي الأهم المتمثل في التشغيل الكامل للشباب بقدر المستطاع، وكفالة فرص متكافئة أمام الشبان والشابات للحصول على عمل مستقر ومدد للدخل ومتلائم مع قدرات الشباب وطموحاته.
3. تهيئة أرضية اجتماعية عادلة لليافعين والشباب بتحسين شروط عملهم، وصيانة حقوقهم في العمل والأجور والعوائد، والاستماع لأصواتهم عبر مؤسسات العمل والمنظمات المهنية المتاحة، والتي يمكن تأسيسها مستقبلا.
4. تعزيز المساواة في فرص العمل أمام الشابات بجملة طرق منها: إصدار وإنفاذ قوانين لمكافحة التمييز على أساس النوع الاجتماعي في سوق العمل، فضلاً عن تشريعات ضمان حقوق الشبان والشابات في المساواة في الأجر عن العمل المتكافئ أو المتساوي في الجهد والقيمة.
5. تفعيل الشراكة المتكاملة فيما بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي، وبين المبادرات التي يتخذها المجتمع المدني للنهوض بتشغيل الشباب.
6. توفير الدعم اللازم لإجراء البحوث والدراسات وإنشاء قواعد البيانات المتعلقة بعمالة الشباب، خاصة ما يعنى منها باتجاهات سوق العمل واتجاهات الطلب على الأيدي العاملة، من أجل تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بإعداد الشباب مهارياً ومعلوماتياً ومعرفياً لسوق العمل.
7. تشجيع الاستثمار المعني بتنمية قدرات الشباب والشابات وفرصه في التشغيل الذاتي وبدء مشروعات خاصة، وتزويدهم بالمهارات والموارد اللازمة لإنشاء مشاريعهم، والالتزام المجتمعي بتسويق منتجاتها، وتعزيز مباشرة الشباب للمشروعات في المناطق الريفية.
8. تدعيم الالتزام بتأمين حظر أشكال عمل الأطفال والتخلص منها، واتخاذ تدابير لحماية الشبان والشابات من أشكال الاستغلال الأخرى، بما فيه الاستغلال عن طريق السياحة الجنسية والبغاء والاتجار بالبشر والاسترقاق، ومواجهة التأثيرات السلبية لهذه الممارسات على نمائهم العقلي، أو البدني، أو الاجتماعي، أو الأخلاقي، مع مراعاة الواجبة لحالة الشابات بصفة خاصة.
9. تطوير آليات لتقديم المشورة والإرشاد للشباب بشأن الحياة الوظيفية، من خلال المؤسسات التعليمية والتدريبية، وكذلك من خلال المجتمع المحلي، بمنظّماته الحكومية والأهلية .
10. تهيئة حزم من السياسات التدريبية والتأهيلية، لتشغيل الشباب الفقير، ودعمه لخروجه من دائرة الفقر مع إيلاء اهتمام نوعى بالشابات الفقيرات حتى لا يتواصل الفقر بين أجيالهن وبنائهن.

11. تفعيل الالتزام الوطني والإقليمي والدولي بحماية العمال المهاجرين من الشباب بما يكفل تمتعهم بحقوق الإنسان وإشباع حاجاتهم الاجتماعية ووقايتهم من الاستغلال وإتاحة فرص تواصلهم مع مجتمعاتهم، حضاريا ولغويا.
12. تعزيز حقوق الشباب، ومقابلة احتياجاتهم، والسعي إلى الارتقاء بمهاراتهم وقدراتهم، ودعم الشباب والشابات في الأسر الفقيرة، وتمكينهم من التعليم والخدمات الصحية الراقية النوعية، والتدريب المتواصل.
13. تدعيم البحث العلمي والتطوير وتوفير البيئة الملائمة، للحد من هجرة الكفاءات العربية ، خاصة الشابة منها. وتفعيل مساهمات الكفاءات العربية المهاجرة في التنمية الوطنية والاقليمية.
14. تعزيز الجهود الوطنية والاقليمية والدولية الرامية الى تعزيز الالتزام بحقوق المهاجرين الشباب وحمايتهم من كل صور الاستغلال وإتاحة فرص التواصل مع مجتمعاتهم.

### المشاركة والإندماج الاجتماعي

1. تعزيز مشاركة الشباب في كافة المجالات الوطنية والدولية بإعتبارها حقا أصيلا من حقوقهم ، وخاصة المشاركة في صنع القرار، والاضطلاع بواجباتهم الوطنية وفقا لمبدأ تكافؤ الفرص.
2. دعم مشاركة الشباب من الجنسين في تصميم الخطط والبرامج والمشروعات المتعلقة بقضاياهم، وذلك عن طريق: فتح قنوات الاتصال بالشباب، لإتاحة الفرصة لهم للإدلاء برأيهم، وإشراكهم في التخطيط ومتابعة التنفيذ، وتزويدهم بالمعلومات والمهارات الضرورية لمساعدتهم على المشاركة والاستعداد لأخذ المبادرة والقيادة، وإزالة العوقات الثقافية التي تحول دون مشاركة الفتيات. وتشجيع نزعة التطوعية لدى الشباب، وتطوير القيم الاجتماعية والثقافية الداعمة للعمل التطوعي.
3. الإلزام بإدماج الاستراتيجيات والسياسات المعنية بتمكين الشباب في الاستراتيجيات والسياسات التنموية الوطنية والاقليمية وتوفير فرص مشاركة الشباب في عملياتها.
4. تعزيز التثقيف والتدريب على الممارسات الديمقراطية، وتجذير ثقافة المبادرة وروح المواطنة والمسئولية الوطنية لدى الشباب، وتمثيل الشباب في الهيئات التشريعية، وهيئات صنع القرار، وتوسيع رقعة المؤسسات الحكومية والأهلية لاندماجهم اجتماعيا.
5. تشجيع الشباب على المشاركة في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني، وإنشاء الجمعيات الأهلية الخاصة بهم على مستوى المجتمعات المحلية .
6. بذل كافة الجهود الساعية لتمكين الشباب في مناطق النزاعات المسلحة من الحاجات المادية والسياسية والصحية والنفسية والتعليمية والأمنية، والحرص على اندماجهم في المجتمع، ودعم حقوق الشباب اللاجئ، ورعايته رعاية شاملة في أماكن الاستقبال.

8. **الاهتمام** بحالات الشباب المهمش-الامى والاقبل تعليما والمتعطل والذى يعانى من ظروف خاصة...الخ، وأطفال الشوارع، ووضع البرامج والتمويل اللازم لإعادتهم إلى المشاركة المجتمعية.
9. إيلاء اهتمام خاص بالشباب من ذوى الاعاقة ووضع سياسات وبرامج تحفظ حقوقهم وتكفل تأهيلهم وإندماجهم اجتماعيا واعتمادهم على انفسهم والاستفادة من طاقاتهم وإزالة كافة المعوقات التى تحول دون ممارستهم لحقوق المواطنة كاملة.
10. توفير أنشطة وبرامج التأهيل النفسى والإجتماعي والمهني لكل صاحب حق فيه، والقيام -حسب الاقتضاء- بإعادة إدماج الشبان والشابات الخارجين من معتقلات ومؤسسات الاحداث فى المجتمع -وسيدا تعليمهم- وإتاحة فرص عمل لائقة لهم.
11. التأكيد على ضرورة استمتاع الشباب بالوقت الحر وممارسة النشاطات الثقافية والفنية والأدبية بما يفيد نماءهم الروحي والفكرى والبدنى والمعنوى وتوفير القضاة والنوادر الشبابية التى تتيح لهم هذا.

### مجالات نوعية مشتركة

1. **دعم** الأسرة ماديا ومعرفيا ومهاريًا باعتبارها مفصلة أساسية للمساهمة فى تمكين الشباب فى كل المجالات لأداء ادوارها فى التنشئة الصحية ودعم الشباب صحيا وتعليميا وتدريبهم على قيم المساواة وتكافؤ الفرص وقيم الحوار والمشاركة واحترام الآخر.
2. **تعزيز** دور مؤسسات الإعلام والاتصال الجماهيري فى إنتاج رسائل إعلامية لتهيئة البيئة الداعمة لتمكين الشباب، وإتاحة فرص مشاركته فى إعداد برامجها وموادها الإعلامية، وتعبيرهم -من خلالها- عن احتياجاتهم وطموحاتهم.
3. **تكثيف** برامج التثقيف والحوار وكسب الدعم، التى تستهدف كافة الأطراف الحكومية والأهلية وأولياء الأمور، لصالح قضايا الشباب.
4. **دعم** البحوث والدراسات المعنية بقضايا الشباب فى مختلف المجالات، وتحفيز المؤسسات الحكومية والأهلية لتضمين القضايا الشبابية فى سياساتها واهتماماتها العلمية.
5. **إنشاء** قواعد البيانات والمؤشرات وتحديثها بما يفيد فى تقييم الإنجازات، واتجاهات التغيير فى أوضاع الشباب وتمكينهم، والكشف عن المعوقات التى حالت دون الوصول إلى الأهداف المأمولة.
6. **ضمان** التنسيق بين كافة الشركاء المعنيين بقضايا الشباب من مؤسسات حكومية وأهلية وقطاع خاص، للاستفادة القصوى من مساهماتهم فى تمكين الشباب، وإحكام التنسيق بين البرامج والمشروعات المعنية بقضايا الشباب، ضمانا للفاعلية والتكامل، ومنع الازدواج وتشتت الأهداف.
7. **المتابعة** والتقييم المستمرين للسياسات والبرامج والمشروعات المعنية بتمكين الشباب، لتصحيح مساراتها، والتفاعل الإيجابي مع المستجدات التى يفرضها الواقع الدولى والداخلى المتغير.
8. **تعزيز** تدفق التمويل واستدامته، وتنويع مصادره لضمان تنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات بالكفاءة والكم والنوعية المطلوبة.

9. تعميق وتوسيع فرص التعاون والدعم الفني والبشري والمادي، وطنيا، وإقليميا، ودوليا لدعم اهداف تمكين الشباب العربى.

### آليات أساسية

1. اعتبارا لتعدد الأطراف الاقليمية، الدولية والعربية والوطنية المعنية بتمكين الشباب العربى والحاجة الى تفعيل مشاركتها فى تنفيذ الإعلان، نرى ضرورة أن:  
تضطلع كل منظمة ومؤسسة وطنية ودولية وإقليمية بأدوارها ومهامها ذات الصلة بنشاطاتها النوعية لتمكين الشباب
2. يقوم القطاع الاجتماعى بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بدور التنسيق بين مختلف الاطراف الدولية والعربية لإعداد خطة عمل إقليمية إجرائية لتفعيل ما ورد بالإعلان من مبادئ واهداف لتمكين الشباب.
3. إنشاء مرصد عربى للشباب تقوم عليه جامعة الدول العربية، يعنى بقواعد البيانات والمعلومات ومراقبة التغيرات فى اوضاع الشباب، وما يمكن ان يتعرض له تمكينه من معوقات وما يتعرض له الشباب من مخاطر وتحديات.

## المرجعيات

- الإعلان العالمى لحقوق الانسان 1948
- وثيقة السياسة العربية للشباب والرياضة 1985.
- الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة 1989
- المؤتمر العالمى للتعليم للجميع، اليونسكو- تايلاند 1990
- اتفاقية حقوق الطفل سبتمبر 1991.
- الخطة العربية لثقافة الطفل 1992.
- الميثاق العربى لحقوق الطفل 1993.
- المقررات والتوجهات الصادرة عن مؤتمرات الائم المتحدة الدولية، وبخاصة مقررات برنامج العمل الدولى للسكان والتنمية وخطة عمله (القاهرة 1994).
- البيان العربى لحقوق الانسرة 1994.
- المؤتمر الدولى الرابع للمرأة، بيجين 1995 ومتابعاته 1995، 2000، 2005
- برنامج العمل الدولى من أجل الشباب 1996.
- إعلان ليشبون حول سياسات وبرامج الشباب 1998.
- عالم جدير بالاطفال سبتمبر 2001.
- إعلان داكار لتمكين الشباب 2001.
- الاهداف التنموية للالفية.

## المرجعيات

- إعلان القاهرة حول الطفولة 2001.
- إعلان التزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز 2001
- إعلان الرباط للشباب والصحة الإنجابية 2001.
- إعلان الشباب العربي، بيروت 2001
- إعلان منتدى برلماني أفريقيا والدول العربية للسكان والتنمية بالرباط 2003.
- إعلان المنتدى العربي للسكان ببيروت 2004. عشر سنوات بعد مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية
- إعلان منتدى الشباب الأول لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالقاهرة 2004.
- إعلان المنتدى البرلماني العربي الخامس للسكان والتنمية والصحة الإنجابية للشباب بدمشق 2004.
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان المعتمد من قبل القمة العربية بتونس 2004.

### المنظمات الدولية والإقليمية العربية التي ساهمت في مناقشة الاعلان وتنقيحه

- صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم UNESCO
- منظمة العمل الدولية ILO
- منظمة اليونيسف UNICEF
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP
- منظمة انقاذ الطفولة Save The Children
- برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز UNAIDS
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ALECSO
- مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث- كوتر CAWTAR
- منظمة الكشفية العربية

## الخلفية

الإعلان الراهن أحد نشاطات مشروع تمكين الشباب العربي وتفعيل مشاركته في الاستراتيجيات السكانية والتنمية الذي تنفذه إدارة السياسات السكانية والهجرة بالقطاع الاجتماعي، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

ولدت فكرة إعداد وثيقة رؤية لتمكين الشباب العربي في ورشة "عمل مشاركة الشباب العربي في سياسات التمكين" التي عقدتها إدارة السياسات السكانية والهجرة خلال الفترة 28-30 مارس / آذار 2005، وفي يونيو / حزيران عقدت ورشة عمل شارك فيها خبراء وممثلوا هيئات ومنظمات إقليمية دولية وعربية وعدد من الشباب العربي، لإعداد إطار الإعلان ومفاهيمه ومنهجيته، ثم شكلت لجنة خبراء لإعداد المشروع الأولي للوثيقة، تلا ذلك عقد مجموعة من اللقاءات وورش العمل لمناقشة الوثيقة. جمعت متخذي القرار والمسؤولين والبرلمانيين العرب وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية العربية وممثلي المنظمات الشبابية ونخب شبابية عربية وعدد معص من الخبراء ذوي العلاقة، ومنها:

- اجتماع رؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان بالبلدان العربية (تونس 27-29 سبتمبر 2005) وشارك فيه الرؤساء والمسؤولين عن المجالس السكانية بالدول العربية من 16 دولة عربية ومجموعة من الخبراء وقادة شباب من البلدان العربية.
- عدة ورش عمل مع قادة شباب ومسؤولين عن منظمات شبابية في الدول العربية.
- عدة اجتماعات للجنة خبراء الاعلان لبلورة وتنقيح الوثيقة.
- اجتماع ممثلي المنظمات الإقليمية العربية والدولية العاملة بالمنطقة (القاهرة، 14-15 نوفمبر 2005) والذي ناقش بإستفاضة مشروع الاعلان ونقحه.
- اجتماع رفيع المستوى لمناقشة مشروع الاعلان واعتماده حضره عدد من الوزراء والمسؤولين عن قطاع الشباب بالوزارات ذات العلاقة والبرلمانيون العرب من عدد من البلدان العربية(5-6 فبراير 2006) والذي ناقش واعتمد الوثيقة وأوصى بعرضها على المجلس الاقصادى والاجتماعى ومن ثم على القمة العربية فى دورتها الثامنة عشر (الخرطوم، مارس 2006).



إدارة السياسات السكانية والهجرة  
22 أ ش طه حسين- الزمالك  
هاتف: 202 7354306  
فاكس: 2027351422  
admin@poplas.org  
www.poplas.org